ابن سلمة توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة وذكره المعز واخت بضم الهمزة وانما قالوا اخت بالضم ليدل على ان الذاهب منه واو وصح فيها ذلك دون الاخ لاحل التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم التلاثي اه صحاح وترد اليها المحذوف عند وجوب الجبر فيها وهو المنقول وان اقتضى لحاق الناظم البنت بالابن جواز الامرين ولعل مراده انها ملحقة به اذا جبر بردّ لامه اخوك وبنوك نقل عن بعضهم ان الاول بضم الهمزة منسوب الى اخت والثاني بكسرها منسوب الى لغة اه وهو مخالف لما في كتب اللغة قال في الصحاح النسبة الى الاخ اخوي وقد الى الاخت لانك تقول اخوات اه فالحاصل في النسبة انما هو الاجماع وهو غير ممتنع اذ الممتنع انما هو الالباس فالنقل المذكور لا ينبغي التعويل عليه ثانيه مبتدأ وخبره ذو والجملة صفة ثان او ثنائي والذي بتشديد الياء وخفف في الوقف على لغة وان يكن كشية اسم يكن هو قوله ما اية الذي عدم الفاء وخبرها قوله كشية اه يعني هو اللون الذي يخالف لون الفرس وغيره والهاء فيه عوض من الواو الذاهبة من اوله اذ اصله وشي بكسر الواو ففتحت كسرة الواو الى الشين ثم حذفت الواو التي هي فاء الكلمة وعوض منها هاء التانيث والجمع شيات وقوله تضالى لاشية فيها اي لبس فيها لون يخالف سايرلونها كما في الصحاح فخبرة مبتدا وفتح عطف عليه والخبر قوله التزم وافرد على معنى ما ذكر وضمير خبره وعينه عايد على مدلول ما وهو الاسم المحذوف الفاء والعين في مثال الناظم هي الشين وتسكن عند الاخفش وفتح عينه قال ابو حيان يستثنى المضاعف المحذوف العين فانه لا تفتح عينه بل ترد وتدغم كما تقدم في ردّ قال في شرح الكافية فلو كان ما اصله السكون مضافا رد اليه بانفاق كراهية لفك المضاعف فيقال في ردّ ردّي ولا يقال ردّي فتح عليه سيبويه اه نكت وسكن بكسر الواوين وفتح الشين عند سيبويه وذلك لانك لما رددت الواو الاولى المحذوفة وحذفت التاء صار الوشي بكسرتين متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين فقلبت الثانية فتحة فانقلبت الياء الفا التقى ساكنها وانفتاح ما قبلها فانقلبت الالف واوا لانه يجب قلب الف المقصور الثالثة واوا لقول على مذهب الاخفش وشي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد الى العين ان سكونها الاصلي افاده في التوضيح وشرحه والواحد مفعول مقدم باذكر وتا سبا حال من فاعله والوضع متعلق بيشابه والباء بمعنى في اثمارا بفتح الهمزة هو في الاصل جمع ثمر بفتح فكسر ثم جعل علما على قبيلة من العرب

الصواب حذف هذه العبارة لان كلام المصنف في محذوف الفاء لا العين اه من هامش

بابن او اب اي او ام كما في التوضيح ومراده بذلك انه ينسب الى الجزء الثاني من المركب الاضافي اذا كان كنية كابي بكر وام كلثوم او علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير فتقول عباسي وزبيري او ماله معطوف على ثان او على ابن وهو من عطف العام على الخاص لاندراج المصدر بانهم فيه ولو حذفه لكان اولى واخصر لانه يوهم انه مغاير لما قبله فيما متعلق بانسبن مالم يخف ما مصدرية ظرفية وفي غلام زيد زيدي تبع في التمثيل به ابن الناظم وهو فاسد لان مراده بالمضاف هنا ما كان علما او غالبا لامثل غلام زيد فانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل يجوز ان ينسب الى غلام والى زيد ويكون من قبيل النسب الى المؤول الى المضاف وان اراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما يعرف فيه الاول بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب الى صدره مالم يخف اللبس اه اشموني وقد يجاب بان المثال لا تشترط صحته وليس العد في المثال من اصالة المحصلين واجبر بضم الهاء امر مؤنث متعلق به مضاف الى اللام من اضافة المصدر لمفعوله وما في محل نصب على المفعولية باجبر واصل الجبر الاصلاح والازالة جواز انفت لمصدر محذوف على حذف مضاف اي جبرا ذا جواز او من غير حذف مبالغة او مؤولا بالمشتق اي جايزا او في موضع الحال من المصدر المفهوم من الفعل اي حال كون الجبر جايزا او قد اطلق الجواز وهو مقيد بان لا تكون العين معتلة فان كانت معتلة وجب جبره وان لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح فيقال في شاة شاهي اه لك رده اليه اللام وجواب الشرط محذوف وفي جمعي متعلق بالفي ولا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر وقد اقتصر في التسهيل على التثنية والجمع بالالف والتاء وحي بفتح الحاء المهملة مبتدا خبره توضيحه وبهذي متعلق به والاشارة للمواضع الثلاثة اي فيها او اللام اي حق المجبور بهذي اللام اي برد ها الذي في المواضع المذكورة الكوفية بردها اليه في النسب ويدي وبدي هذا التغيير انما بنا على رأي من يقول في التثنية يدان واما على رأي من يقول يديان فلا مقال الا بدي اذ هو بفتح الاسم والاثنين ومذهب سيبويه ان المجبور تفتح عينه وان كان اصله السكون فيهما الاخفش الى تسكين ما اصله السكون والصحيح هو الاول وبأخ متعلق بالحق واخا مفعول الحق وبابن معطوف على بأخ وبنتا معطوف على اخا من العطف على معمولين لعامل واحد وذلك جايز اتفاقا ويونس بالتنوين الضرورة وهو يونس بن حبيب يكنى ابا عبد الرحمن اخذ النحو عن ابي عمرو بن العلاء وعن حماد

الصواب حذفه والاقتصار على ما بعده غير ان جعله من عطف العام على الخاص لا يظهر لكون ذلك مقتضاه بالواو وما هنا بالواو وقوله ولو حذفه المصنف الخ الاولى ان يقول ولو حذف الاول لكان اولى واخصر لانه يوهم انه مغاير لما بعده وذلك لان الثاني يغني عن الاول دون العكس تامل اه منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)